سياسة العراق الاقتصادية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1953–1958م

م . د . عادل غانم حسن العارضي
المديرية العامة لتربية النجف الاشرف
ونزارة التربية

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث. السياسة الاقتصادية. مجلس النواب.

الملخص:

يهدف البحث لتسليط الضوء على موقف المجلس النيابي من سياسة العراق الاقتصادية للمدة 1953-1958 اذ شهد المجلس النيابي نقاشات كثيرة عن هذا الموضوع، وكان موقف المجلس موقفاً مشرفاً فقد طالب الحكومة بأن تبذل كل ما بوسعها من اجل انعاش المواطنين وتحسين ظروفهم الاقتصادية ، وواكب تطورات العراق الاقتصادية بشكل جيد واحاط بها وطالب الحكومات المتعاقبة باتخاذ مواقف جريئة منها خاصة في مجالي الضرائب والخدمات، وقد وجد الباحث ان المجلس قد نبه الحكومات المتعاقبة لسوء ادارة الملف الاقتصادي للبلاد، ولعل النواب قد استشعروا حالة التذمر التي كانت سائدة آنذاك وان التغيير قادم، وعلى حكوماتنا اليوم ان تتنبه لذلك وتولي القضايا الاقتصادية الاهمية المرجوة.

المبحث الاول: ملامح سياسة العراق الاقتصادية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1953 .

سيطرت الدولة العثمانية على اقطار المشرق العربي منذ القرن الخامس عشر ، بعد معركتي جالديران عام 1516 ومرج دابق عام1517،اذ فتحتا الباب على مصراعيه للسيطرة العثمانية على العراق وبلاد الشام، وتبع ذلك السيطرة على مصر وباقي أنحاء الجزيرة العربية.[1]

لم يحاول العثمانيون تطوير اقتصاد العراق الا في حدود جمع الضرائب ، وضبط الامن وكان العراق ذا اهمية عسكرية بالدرجة الاولى للعثمانيين[2] .

كان لربط العراق مع اوربا والهند بخطوط للتلغراف عام 1865، اثر اقتصادي فعال على تطور علاقات العراق الاقتصادية[3] .

كان لافتتاح قناة السويس أثار متنوعة، فقد استفاد العراق كثيرا عندما نقص طول الطريق البحري الذي يربطه بغرب اوربا من (14,000) الى (10,000) ميل، واصبح في متناول البواخر، فتضاعفت تجارته البحرية عدة أضعاف وتأثرت زراعته كثيرا وذلك نتيجة لزيادة الطلب على الإنتاج الزراعي، ولكن تأثير القناة على حلب والموصل كان عكسيا فقد سلكت البضائع التي كانت تنقل عبرهم الى بغداد والصادرات العراقية الى أوربا طريق القناة[4] .

لم يهتم العثمانيون بالزراعة الاهتمام الكافي الذي يجعل منها متطورة وتجارية بل فقط لسد الاحتياجات المحلية[5] .

نتيجة لذلك فان الاراضي الزراعية لم تصل بعد الى اهميتها الحقيقية، من تحولها الى سلعة رائجة وما يستتبعه من تداعيات اقتصادية واجتماعية ثم سياسية، لهذا فان المجتمع العراقي كان في حالة تغيير بطئ نسبياً .

كما كانت الزراعة تجابه العديد من العقبات، كتخلف الأساليب والأدوات الزراعية، إذ كان الفلاح يستخدم طرقا بدائية في العمل، ذا فضلا عن جهل الإقطاعيين والسلطات الزراعية الرسمية في طرق استثمار الأرض الفنية ومكافحة الآفات الزراعية [6].

لم يختلف الجانب الصناعي، فقد كانت الصناعة متأخرة قياسا على ما هي عليه في الدول الأوربية آنذاك؛ فالصناعة الحرفية المبنية على الأساس اليدوي والتنظيم الحرفي[7].

أما التجارة فلم تكن بأحسن حال من سابقاتها، فقد كانت تواجه صعوبات عديدة كبدائية وسائل النقل والإتاوات المتعددة التي تدفع للعشائر على طوال الطرق[8] فقد جلب موقع العراق وثرواته انظار بريطانيا وكانت تفكر باحتلاله منذ زمن بعيد من نشوب الحرب العالمية الاولى[9]

شكل البريطانيين اول حكومة في العراق في 2 تشرين الاول 1920 بعد اخماد ثورة 1920 في العراق[10] وكرست بريطانيا مصالحها الاقتصادية وافرغت الانتداب في معاهدة عام 1922، وكان موضوع استثمار النفط احد اهم اهداف بريطانيا من عقد المعاهدة [11]

زاد اهتمام بريطانيا بالاقتصاد العراقي وبالزراعة بشكل شخص لسببين الاول الحصول على طعام لجيشها المحتل والثاني من اجل الحصول على واردات تدعم ميزانيتها المنهكة بسبب الحرب [12] .

مما تقدم يتضح ان بريطانيا كانت هي من رسمت السياسة الاقتصادية للدولة الوليدة وعملت على جعل الاقتصاد العراقي ليس تابعاً لها فقط بل حاولت الاعتماد على واردات

العراق من اجل تمويل جيشها المحتل وتمويل ميزانيتها، ولذلك اعطته الاهتمام الكبير وحاولت تنظيمه وفق اسس حديثه بعد ان كان يعيش حالة فوضى في زمن العثمانيين .

كانت البداية الاولى لهيكلة الاقتصاد العراقي في عام 1920 بمساعدة بريطانيا والتي جعلت للزراعة مديرية تابعة لوزارة الداخلية[13].

وفي عام 1930 وجه الملك فيصل[14]بإعادة النظر بالشؤون الاقتصادية وتضمن التوجيه عدة اقتراحات لمعالجة اثار الازمة الاقتصادية العالمية[15]والغاء بعض الدوائر التي لا يؤثر الغاءها على عمل الوزارات [16].

عانى الاقتصاد العراقي من تدهور اوضاعه اثناء الحرب العالمية الثانية[17]فقد انخفضت تجارة الترانزيت بفعل الحرب والتي كانت احدى مصادر ميزانية العراق في تلك الحقبة [18].

إن الظروف التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ووجود عوامل متعددة أقواها التنافس الإنكليزي الأمريكي الذي ابتدأ بتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في السعودية عام 1950، ثم تأميم النفط الإيراني في عهد الدكتور مصدق والضجة التي قامت حوله ونهايته بالفشل عام 1951، وعقد اتفاقية مناصفة الأرباح في الكويت، وقد أدى التطور البطيء في صناعة النفط في العراق بالنسبة الى لغيرها من دول الخليج العربي الى إثارة اعتراضات شديدة من جانب الجماهير والحكومة والى المطالبة بزيادة الإنتاج والأرباح [19].

لقد واجه الاقتصاد الريفي في العراق مشكلات عديدة منها، نظام الملكية ووسائل الإنتاج وكثرة المساحات غير المزروعة واستخدام الطرق البدائية في الزراعة والري فضلا عن ذلك عدم وجود خطط اقتصادية موحدة في العراق تساعد على تنشيط السوق المحلية وركود الأسواق والعلاقات الاقتصادية بين المناطق المختلفة، مما أدى إلى انقسام سكان العراق على عدد كبير من المجتمعات المنعزلة أو شبه المنعزلة، وكانت خلافاتها واسعة جدا، مهدت السلطات العثمانية إلى تفعيلها وعملت على سيادة النظام الإقطاعي وبذلك زرعت بذور سياسة " فرق تسد "[20].

ولذلك نستطيع ان نقول ان اقتصاد العراق لم يشهد تطوراً ملحوظاً الا في اعقاب اعلان مناصفة الارباح وذلك لان قطاع الزراعة كان يعاني من مشاكل هيكلية تمتد بعضها الى اواخر العهد العثماني ولذلك لم يقدم الايرادات المرجوة منه، التي ممكن ان تكون حجر الزاوية في أي عملية تنموية لذلك تأخرت عملية النهوض بالخدمات العامة ومشاريع البنى التحتية حتى عام 1951 وذلك لعدم وجود تخصيصات مالية لتمويل هكذا مشاريع .

ساهمت الحرب العالمية الثانية رغم تأثيرها السلبي على العراق في تطوير الاقتصاد العراقي لأنها دفعت الحكومة الى الاهتمام بالاقتصاد واصدار العديد من التشريعات التي خدمت هيكلية الاقتصاد[21]

ولذلك قامت الحكومة بعدة خطوات منها، الاهتمام برفع مستوى وزارة الاقتصاد وكفاءة مديرياتها (كونها المسؤولة عن الملف الاقتصادي في البلاد)،اتخاذ عدة تدابير من اجل تخفيف اثار الازمة الاقتصادية على العراق، تشجيع الزراعة ومحاولة جعلها تجارية، تشجيع استخدام الممكنة الزراعية لتطوير الزراعة،تشجيع الصناعة من خلال اعفاء المواد الخام من الضرائب، تعيين بعض الصناعات التي يراد دعمها من خلال لجنة خبراء ومختصين [22] .

برغم تلك المحاولات ظل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة خاصة في حقلي الاستيراد والتصدير وكما موضح في الجدول ادناه :

جدول رقم (1) قيمة الاستيراد والتصدير مقدراً بآلاف الدنانير في المدة موضوع الدراسة [23] .

السنة	الاستيرادات بألاف الدنانير	الصادرات غير النفطية بألاف الدنانير
١٩٥٣	٦٨٣٩٨	١٢٨١١
١٩٥٤	٧٢٦٨٣	١٢.٧٥
١٩٥٥	٩٧١٥٩	١.٦٩٣
١٩٥٦	١١٣٢٤٦	٨٨٤٥
١٩٥٧	١٢١,٧٨٥	٨٦٥٣
١٩٥٨	١.٩٧٩٦	٩٥٧٢

ساهمت الاحزاب والقوى الوطنية في دفع الحكومة الى اتخاذ تدابير اقتصادية تخدم البلاد، منها على سبيل المثال ما وضعه حزب الشعب[24] في برنامجه الانتخابي، وكانت هذه المطالب مطالب كل احزاب المعارضة والموالاة تقريباً، أولاً: العمل على زيادة الدخل الوطني وتنويع مصادره .

ثانياً: العمل على ضمان توزيع الدخل توزيعاً عادلاً. من خلال زيادة الإنتاج الصناعي والمعدني كميةً وتحسينه نوعاً، وشعار الحزب في السياسة الاقتصادية والمالية هو اعتبار مهمة الحكومة الأساسية توجيه ماليتها وجهودها وسلطتها لزيادة الإنتاج الوطني باستغلال الإمكانيات

الكامنة، التي لو كشفت واستغلت ووزعت ثمراتها توزيعاً عادلاً، لتؤمن لجميع العراقيين مستوى عادل من الرفاهية والمعيشة[25].

كانت الشركات النفطية الاجنبية ترى في العراق احتياطياً نفطياً كبيراً يمكن الاحتفاظ به للمستقبل وتأجيل استثماره اطول فترة ممكنة سيما وان الشركات البريطانية تملك حقولاً نفطية في مختلف انحاء العالم، وقد كشفت هذه السياسة بصورة رسمية وثائق وزارة الخارجية الامريكية المنشورة عام 1943[26].

المبحث الثاني: سياسة العراق الاقتصادية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1953 – 1955

تعرف السياسة بانها مجموعة الاجراءات العلمية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية ولها مدلولات، فهي تعني الاهداف المطلوب تحقيقها والاساليب المتبعة لتحقيق تلك الاهداف [27].

إن مفهوم السياسة الاقتصادية تعني المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع والخدمات, وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح ،وإما تعتمد نظام أو سياسة الاقتصاد الموجه[28].

ولما كان الفساد والرشوة من والغلاء من المشكلات التي تزيد فقر الفقراء وتقلل من انتاجية العمل فقد طالب النائب علي كمال– نائب السليمانية– بمحاربة هذه الآفات وايجاد حلول لها [29].

ايد محمد رضا الشبيبي_ نائب بغداد_ كلام زميله السابق وانتقد الفساد المستشري في مفاصل الدولة وطالب بسيادة القانون وتطبيقه بشكل عادل [30].

ان رئاسة مجلس الوزراء، بقيت ادارة يستخدمها المتنفذين، والمقربين ، تدار من قبل اشخاص محدودين، وتتحول من شخص الى اخر، على اساس الحزبية والانتماء دون النظر الى الكفاءة والامكانية التي يتمتع بها الشخص الاداري، وبقيت الادارة في المؤسسات والوزارات كلاسيكية شكلية ان صح التعبير ، طيلة سنوات الحكم الملكي، الا ان مجلس الوزراء لم يكن منفرداً بشخص في اتخاذ القرارات وانما بيد مجلس الوزراء يتخذ القرارات اللازمة ويبدوا ان هذا انعكس بدورة على الوزارات الاخرى وهذا ادى الى استشراء الفساد والمحسوبية في اهم جهاز ينفذ السياسة الاقتصادية في البلاد [31].

انعكست قضية الفساد وسوء الادارة على حياة السكان بشكل كبير واصبحت مسالة تدني الوضع المعاشي، فقد انتقد حسن عبد الرحمن- نائب البصرة- الوضع المعاشي السيء لسكان العراق وان 95% من السكان هم في حالة فقر مدقع [32].

لم تكن التشريعات والاجراءات الحكومية في المجال الاقتصادي مقنعة للكثير من النواب لذلك انبرى احمد النقيب– نائب البصرة- لينتقد السياسة الاقتصادية وان الحكومة تحابي الشركات الاستعمارية وتسلمها المشاريع المهمة، وانتقد مشاريع التنمية والاسكان وان اغلب الشعب يسكن في البراري [33].

ولم تكن الحكومات التي تعاقبت في العهد الملكي الذي امتد لغاية عام 1958، قادرة على اجتراح المعجزات لتحقيق طفرات تنموية كبرى، بل كانت جهودها الإنمائية تسير بموجب المحددات والقيود والموارد والكفاءات المتاحة آنذاك، وبأسلوب تطوري تدريجي بطيء. ولكن حينما ارتفعت عوائد استخراج النفط الخام بعد عام 1952، أنشئ مجلس الأعمار ثم وزارة الأعمار، لتوظيف هذه العوائد بكاملها لأغراض الاستثمار والتصنيع والأهم من ذلك، لتشييد البنى الارتكازية التي كان يندر وجودها سابقا"، وخصوصا" في مجالات الري واستصلاح الأراضي؛ ودرء الفيضانات ..الخ. [34].

تنبه عبد الحميد الهلالي–نائب البصرة- الى خطورة مسالة الهجرة من البلاد وان اسبابها هي قلة فرص العمل من جهة وفشل السياسية الاقتصادية في تشغيل العاطلين، شاركه الراي محمد مشحن الحردان –نائب الدليم - [35].

كانت التفاتة احمد النقيب –نائب البصرة- موفقة عندما دعا الحكومة الى مطالبة شركات النفط الاجنبية ببناء دور للعمال مثل ما يجري في السعودية [36].

انتقد محمد رضا الشبيبي-نائب بغداد – مشاريع مجلس الاعمار [37]وان الحكومة لا تسير وفق مفهوم الاولوية والاهمية واتجهت الى انشاء بعض المباني فقط [38].

لم تولي الحكومات المتعاقبة الاهتمام الكافي لقطاع السكك الحديد فكان العمال يعانون من تدني الاجور وسوء السكن لذلك انتقد عبد الرزاق الحمود-نائب البصرة- الحكومة ووصفها بالإهمال والتقصير [39].

اقترح مجموعة من النواب سن قانون لمنع الوزراء من الاشتغال بالتجارة وعضوية ادارة الشركات لأنه يؤدي الى استغلال النفوذ [40].

ويبدو ان هذه الخطوة جاءت كرد فعل على تفشي الفساد والمحسوبية في الطبقة الحاكمة .

كانت اسعار الوقود احدى المشكلات الاخرى التي لم تستطع الحكومة من وضع حلول لها ، لذلك طالب محمد مشحن الحردان-نائب الدليم – بتخفيض اسعار البنزين لأنها تمس شريحة مهمة من المواطنين [41].

ومن اجل النهوض بالواقع الاقتصادي وتطويره طالب مجموعة من النواب بتأسيس مجلس دولة يقوم بتطوير الحياة الاقتصادية ودراسة المشاريع الاستراتيجية والمهام وتوزيعها في البلاد [42] .

فيما طالب عبد الرزاق القيسي–نائب بغداد- بتشغيل العمال العراقيين بدل الاجانب في معامل النسيج [43] .

وكانت اسعار الطاقة الكهربائية مشكلة اخرى من مشاكل الشعب ، لذلك طالب ابراهيم اليوسف- نائب المنتفك- بتخفيض اسعار الكهرباء في مدينة العمارة [44].

كانت سياسات الحكومة العراقية تثير غضب النواب خاصة عندما ارادت الحكومة بيع الباخرة زبيدي ولذلك طالب عبد الرسول الخالصي-نائب بغداد- وزير المالية بعدم بيعها [45] .

ويبدو ان الحكومة كانت تضيق ذرعاً بمطالبات النواب حول تخفيض الضرائب والرسوم وكانت تتهم النواب بإثارة المشاكل للحكومة وان المطالبة بتخفيض الضرائب والرسوم ليست من صلاحيات النواب كما اشار الى ذلك وزير الاشغال والمواصلات عبد الوهاب مرجان[46] اثناء الجلسة [47]

كانت مشكلة الكهرباء من المشاكل التي اولاها النواب اهتمامهم لذلك طالب عبدالرسول الخالصي – نائب بغداد-بالإسراع بتأميم شركة الكهرباء ببغداد[48] .

اثارت مسالة فرض الضرائب على السفن الشراعية العاملة في شط العرب حفيظة بعض النواب لذلك طالب عبد الحميد الهلالي – نائب البصرة- بتخفيض الضرائب المفروضة عليها[49].

طالب نديم الباجه جي–نائب بغداد- بسن قانون انحسار التبغ في الميزانية العامة لجلب ارباح للمزارعين وضمان سعر مريح لهم [50] .

كان نقص الخدمات العامة احد المشاكل التي شخصها النواب ودعوا الحكومة لإكمال المتلكأ منها ، لذلك طالب عبد الله الشرفاني- نائب الموصل- بإكمال الجزء المتبقي من طريق سد خان الموصل كون الجزء المتبقي قليل ويمكن تبليطه بكلفة قليلة [51] .

طالب توفيق المختار –نائب الديوانية–بإطلاق سلف الموظفين المتوقفة ومراعاة ظروفهم، كما طالب نديم الباجه جي –نائب بغداد-بتحويل الضرائب على الشركات من غير المباشرة الى المباشرة لان غير المباشرة تقع على عاتق المواطن[52].

مما سبق يتضح ان هناك تقصيراً من قبل الدولة تجاه مواطنيها ويتضح ذلك من خلال نقص الخدمات وقطع سلف الموظفين وفرض الضرائب الغير مباشرة أي رفع التعرفة

الجمركية وهي التي تؤثر على دخل المواطن وكل ذلك ناتج عن سياسة اقتصادية غير منتجة وغير واضحة المعالم، سيما في ظل التبديلات الكثيرة للوزراء في العهد الملكي .

تساءل محمد طاهر النقشبندي–نائب الموصل– اذا ما كان موظفو البلديات مشمولين بقانون التقاعد[53]،كما تساءل حسن عبد الرحمن_نائب البصرة–عن المفاوضات بين الحكومة العراقية وحكومة اليابان وهل شملت طلب الحكومة تخفيض الضرائب التي تفرضها اليابان على التمور العراقية[54].

لم تهتم الحكومات المتعاقبة بدعم الصناعة من خلال تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على المكائن والمعدات، لذلك اعترض علي ممتاز –نائب الديوانية- على تسعيرة تلك المعدات والرسوم المفروضة على ادخالها للبلاد، فيما طالب حسن عبد الرحمن–نائب البصرة- بتخفيض ضريبة الطابع والضرائب المفروضة على الاسماك[55] .

تجاوبت الحكومة مع مطالب النواب فيما يخص الضرائب وتخفيضها بل انها وعدت بإلغائها لكنها تراجعت عن وعودها وخفضتها الى النصف فقط .اعترض عبد الحميد الهلالي –نائب البصرة – على تخفيض رسم الصادرات الى 50% بعد ان اعلنت عن اعلانها نهائياً [56] .

لم تراعي الحكومات في العهد الملكي توزيع المشروعات في كل جغرافيا العراق وبقيت بعض المناطق بلا اهتمام كاف من قبلها، خاصة المنطقة الشمالية، لذلك طالب مصلح النقشبندي – نائب الموصل-الحكومة بإنشاء مشاريع ري صغيرة في الشمال واقرار ذلك في الميزانية[57] .

طالب عبد المجيد عباس –نائب المنتفك- بإتمام النواقص في ادارة السكك الحديد كونها مرفق مهم يهم اغلبية الشعب العراقي[58].

لم تخلو مواقف بعض النواب من محاباة للحكومة وميل لها وتمثل ذلك بموقف اسماعيل الغانم–نائب بغداد- والذي عد ضريبة الارض [59]شرعية وقانونية، في حين طالب زميله احمد حافظ – نائب العمارة- بتأجيل تطبيق ضريبة الارض الى حين ري الاراضي سيحاً واكمال المشاريع الاروائية [60] .

طالب حسن الجاف- نائب السليمانية- بإجازة زراعة التبغ في سهل شهرزور لأنه من اشهر المناطق في مجال زراعة التبغ [61].

وجه عبد الحميد الهلالي–نائب البصرة– سؤالاً الى وزير الاقتصاد عن بيع الشركات النفطية الاجنبية النفط لإسرائيل خلال سنتي 52و 53[62].

لم يجب وزير الاقتصاد على سؤال النائب اذ انه ليس سؤالاً اقتصادياً بل هو سياسي، او انها عادة جرت عليها الحكومات في عدم الاجابة على اسئلة النواب في احيان كثيرة خاصة في المسائل الحساسة والتي لا تريد اثارة الجدل بخصوصها . كما وجه نوري الخضيري – نائب البصرة – سؤالاً الى رئيس الوزراء حول تخصيص اموال لكري الانهار في البصرة [63] .

استنكر احمد النقيب- نائب البصرة- اهمال الحكومات المتعاقبة للبصرة وعدم تنفيذ المشاريع التي وعدت بها [64].

يبدو ان ترفيعات الموظفين لم تكن تجري بصورة منتظمة وتتأخر وتولد تذمراً لدى هذه الشريحة من المواطنين لذلك طالب عبد الرزاق القيسي- نائب بغداد- بإدراج ترفيعات الموظفين في ميزانية عام 1954[65].

صادق مجلس النواب على ميزانية الاوقاف دون مناقشة بنودها في 27كانون الاول 1953 ولم يعترض على تمريرها احد [66] .

وجه عبد الحميد الهلالي – نائب البصرة- سؤالاً الى وزير المواصلات والاشغال حول اعادة النظر بالرسوم التي تستوفيها الوزارة من السفن الشراعية ، اجاب عبد المجيد عباس[67] . وزير الاشغال بان تلك رسوم تسجيل وهي 75 فلساً للطن الواحد وليس في النية تخفيفها وهي نسبة قليلة[68].

طالب مسعود محمد –نائب اربيل- بربط قضائي كويسنجق وزانتا ، وامل من مجلس الاعمار ان يقوم بذلك ، اجاب رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي[69]بانه سوف يراجع مشاريع مجلس الاعمار فاذا كان الطريق بهذه الاهمية سيقوم بإنشائه [70] .

وافق المجلس بالإجماع على تقرير اللجنة الاقتصادية الخاص بتسجيل السفن الشراعية رقم 19لسنة 1942[71].

طالب عبد الكريم كنه – نائب بغداد – بإنشاء العديد من المصارف لتسهيل امور الناس المالية ، اما توفيق السمعاني – نائب الموصل – فقد تساءل عن المصدر الذي تصرف فيه ايرادات الموانئ وهل هي مرفق مهم لتدعيم اقتصاد البلاد [72] .

طالب مسعود محمد – نائب اربيل – بفتح مستشفى لمعالجة اهالي نواحي تيروان وسنكاو وبياز، في حين طالب عبد الحميد الهلالي– نائب البصرة- بتمديد مدة تسديد القروض للمقترضين[73].

طالب محمد جواد الخطيب-نائب كربلاء- الحكومة بزيادة صادرات التمور والترويج لها وتسهيل تصديرها لما لها من اهمية لأهالي كربلاء والحلة والمناطق الجنوبية ، في حين طالب

مجبل الوكاع- نائب الموصل – بتخفيض الضرائب المفروضة على الاراضي الاميرية المزروعة من قبل الاهالي لكي يستفيدوا من حاصلهم[74].

ويبدو ان مشكلة بطالة الشباب كانت ولاتزال مشكلة مستعصية على الحل وخاصة الخريجين لذلك طالب رمزي العمري–نائب الموصل–بإيجاد حل لهذه المشكلة ، في حين اقترح زميله عبد الرسول الخالصي – نائب بغداد- ان تزيد الدرجات الوظيفية في الموازنة وعلى وزير المالية ايجاد الاموال اللازمة لاستحداث الدرجات [75].

كانت الحكومات تستشعر الحرج عند مناقشة الميزانية لأنها تعلم ان الكثير من المطالبات ستحدث من قبل النواب خاصة في قضيتي تخفيض الضرائب والتوسع في الخدمات العامة، ولكون الحكومات غير قادرة على توفير الخدمات وتخفيض الضرائب فأنها تلجا لأساليب ملتوية للتخلص من هذه المطالبات ، لذلك طالب رئيس الوزراء نوري السعيد[76]النواب بالتصويت على الموازنة دون مناقشتها متذرعاً بحاجة الحكومة الى الاموال[77].

تم اقرار الميزانية دون الالتفات الى مطالبات النواب وهو امر درجت عليه الحكومات في العهد الملكي اذ انها قلما تلتفت لمطالبات النواب واراءهم وتمرر القوانين لان لها اغلبية في المجلس تتيح لها ذلك فضلا عن عدم قدرتها على ايجاد الحلول اللازمة للقضاء على المشاكل[78].

لم تتوقف مطالبات النواب بعد اقرار الموازنة بل ظلت قائمة لذلك طالب توفيق السمعاني –نائب الموصل- بان تعتمد الحكومة على صادرات التبغ في معالجة اختلال ميزان ايرادات النفط[79].

لم تخلو قضية استئجار عقارات الدولة[80]من فوضى وعدم تنظيم وهي مصدر من مصادر موازنة الدولة لذلك طالب عبد الرسول الخالصي– نائب بغداد- بتشريع قانون جديد ينظم هذه الفوضى في بيع واستئجار عقارات الدولة[81].

ومما سبق يمكن ان نقول ان الفوضى وعدم وضع الاولويات كانت احدى سمات العهد الملكي بالإضافة الى البيروقراطية الادارية وعدم تطبيق القانون بشكل كامل ولعل بعض مشكلات او اغلب مشكلات العهد الملكي تشابه مشاكلنا الان .

يضاف الى ذلك سرعة تبد ل الوزارات اذ قلما اتمت حكومة فترتها في السلطة وهذا التغير المستمر في الحكومات جعلها غير قادرة على وضع خطط فعالة فضلا عن تنفيذ هذه الخطط لاسيما في ظل ضغوط داخلية وخارجية كبيرة على الحكومات .

ومما سبق وجدنا ايضا ان الحكومات قد افرطت في فرض الضرائب والرسوم على الاراضي والاملاك وكانت تتبع سياسة تقشفية تجاه الخدمات العامة وخاصة الصحة وتعبيد الطرق ولذلك اعتلت اصوات النواب بمطالبتها بخفض الضرائب وتقليلها .

المبحث الثالث: سياسة العراق الاقتصادية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1955 – 1958 :

طالب فيصل الدملوجي – نائب الموصل- بزيادة الاستثمارات النفطية[82]لما يدره النفط من واردات على الحكومة العراقية [83].

طالب طارق العسكري- نائب العمارة- بان تكون لوائح الضريبة بمؤسسات مالية خاصة لتنظيم عمل الضريبة وفك الاشتباك الحاصل في الصلاحيات [84].

كانت هنالك شبه فساد تحوم حول موظفي المالية مما دعا بعض النواب مثل جميل الاورفه لي –نائب ديالى-لمطالبة الحكومة بتبديل بعض موظفي المالية لحيوية هذا المرفق في الحكومة العراقية[85].

لم تخلو ميزانية الاوقاف من شبهات الفساد هي الاخرى، لذلك طالب احمد العامر – نائب الدليم- الى فتح تحقيق بالفساد يعصف بمؤسسة الاوقاف وتحديد ميزانيتها التي وصفها بالخيالية [86].

انتقد طارق العسكري – نائب العمارة – اداء لجنة تنظيم تجارة الحبوب وانها تجمع الرسوم لإنشاء السايلوات لكنها لم تنشأ سوى سايلوا واحد في بغداد [8887].

لم تحصل المشاريع المهمة في البلاد على التمويل الكافي لإنشائها، لذلك طالب حسن عبد الرحمن–نائب البصرة- بتخصيص نسبة من الميزانية لميناء البصرة لان حصته شبه معدومة على حد قوله [89] .

كان الآمال معلقة على مجلس الاعمار لتوفير الخدمات الاساسية للسكان والتوسع في المشروعات التي تخدم الانسان ، لكن المجلس بدأ بفرض الضرائب على السكان ، لذلك انتقد فيصل الدملوجي – نائب الموصل – اداء المجلس وانه لم يحقق الاهداف التي انشا من اجلها [90].

لم تلقى السكك الحديد الاهتمام الكافي من قبل الحكومات المتعاقبة رغم اهميتها في نقل المحاصيل والسلع داخل البلد ، لذلك طالب محمد الجلبي – نائب الموصل- بالاهتمام بالسكك الحديد وتطويرها لأنها تساهم في نقل الواردات الزراعية لأهميتها في الاقتصاد [91].

لم يغب عن تفكير النواب تدني الاجور وعدم كفايتها لسد حاجات العاملين كأجراء لدى الدولة ، لذلك طالب اسماعيل الغانم- نائب بغداد- بإضافة مخصصات غلاء المعيشة للأجراء اليوميين والشهريين على حد السواء [92].

لم تواكب الحكومات التطورات العمرانية الحاصلة في البلاد ولم تكن المصارف العقارية كافية لحاجات السكان ،لذلك طالب لطفي عزت– نائب ديالى–الحكومة الى فتح مصرف عقاري في مدينة بعقوبة بسبب نموها العمراني وازدياد اعداد السكان فيها [93].

طالب عبد الغني الدلي – نائب المنتفك- بتسليم المصارف السيولة النقدية لإطلاق السلف المعطاة الى المواطنين [94].

طالب اسماعيل الغانم – نائب بغداد – بالسماح لرؤوس الاموال الاجنبية بالدخول للاستثمار في العراق وايجاد فرص عمل للسكان [95].

جدول رقم (2) نسبة الجلسات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية من مجموع جلسات المجلس.

الاجتماع	تاريخ انعقاده	مجموع جلساته	مجموع مناقشات السياسة الاقتصادية	النسبة المئوية
الاعتيادي	24 كانون الأول1952 إلى 23تموز1953	40	7	%17.5
الاعتيادي	1 كانون الأول 1953 إلى 28 نيسان/1954	31	9	%29
الاعتيادي	29 تموز 1954	يوم واحد فقط	لايوجد	%0
غير الاعتيادي	16 أيلول 1954	يوم واحد فقط	لايوجد	%0
الاعتيادي	1 كانون الأول 1954 إلى 30 أيار1955	39	10	%25.6
الاعتيادي	1 كانون الأول 1955الى 31 أيار1956	44	12	%27.3
غير الاعتيادي	1حزيران 1956 إلى 31 حزيران1956	4	لايوجد	%0
الاعتيادي	1 كانون الأول 1956 إلى 30 حزيران1957	21	7	%33.3
لاعتيادي	1 كانون الأول 1957 إلى 27 آذار 1958	27	5	%18.5
غير الاعتيادي	10 أيار 1958 إلى 9 حزيران1958	6	2	%33.3
		212	52	%18.45

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على محاضر مجلس النواب 1953-1958 .

من خلال ما تقدم نجد ان مجلس النواب قد اولى القضايا الاقتصادية اهتماماً كبيراً ويبدو ذلك واضحاً من خلال نسبة القضايا من مجموع جلسات المجلس في المدة موضوعة الدراسة، وذلك نابع من حرص النواب وتفاعلهم مع القضايا الاقتصادية ، وقد بذل النواب جهوداً كبيرة من اجل تنبيه الحكومة الى مكامن الخلل في سياستها من جانب، والدفاع عن قضايا الشعب والطبقات الفقيرة منه على وجه التحديد من جهة اخرى.

جدول رقم (3) اسماء النواب المتداخلين في القضايا الاقتصادية 1953-1958 .

النائب	منطقته	حياته	تحصيله الدراسي	الانتماء السياسي
علي كمال	السليمانية	1900-1998	الكلية العسكرية	الاتحاد الدستوري
محمد رضا الشبيبي	بغداد	1889-1965	تعليم ديني	مستقل
حسن عبد الرحمن	البصرة	1910-1973	الحقوق	الجهة الشعبية
احمد النقيب	البصرة	؟-	الجامعة الامريكية	حزب الاستقلال
عبد الرزاق الحمود	البصرة	1889-1971	كلية الحقوق	الجهة الشعبية
محمد مشحن الحردان	الدليم	1921-1999	كلية الحقوق	مستقل
عبد الرزاق القيسي	بغداد	-----	-----	-----
ابراهيم اليوسف	المنتفك	1885-1969	كتاب	مستقل
عبد الرسول الخالصي	بغداد	1890-1960	كلية الحقوق	مستقل
نديم الباجه جي	بغداد			
عبد الحميد الهلالي	البصرة	1920- ؟	دكتوراه اقتصاد	مستقل
عبد الله الشرفاني	الموصل	1880-1965	الحقوق	مستقل
توفيق المختار	الديوانية	1899-1969	الاعدادية	مستقل
محمد طاهر النقشبندي	الموصل	1921-1996	الحقوق	مستقل
علي ممتاز	الديوانية	1901-1990	الحقوق	مستقل
مصلح النقشبندي	الموصل	1920- -؟	الحقوق	مستقل

عبد المجيد عباس	المنتفك	1910-1968	دكتوراه قانون	مستقل
اسماعيل الغانم	بغداد	1907-1983	الحقوق	الاتحاد الدستوري
احمد حافظ	العمارة	1914-1968	----------	------
حسن الجاف	السليمانية	1909-1970	مدرسة العشائر	مستقل
نوري الخضيري	البصرة	1897-1966	مدرسة العشائر	مستقل
مسعود محمد	اربيل	1919-2002	الحقوق	مستقل
عبد الكريم كنه	بغداد	1920-1983	الحقوق	مستقل
توفيق السمعاني	الموصل	1913-1971	الحقوق	مستقل
محمد جواد الخطيب	كربلاء	1910-1995	الحقوق	الاحرار
مجبل الوكاع	الموصل	1889-1963	مدرسة العشائر	الوطني
رمزي العمري	الموصل	1931- ؟	الحقوق	الاستقلال
فيصل الدملوجي	الموصل	؟-1930	الحقوق	مستقل
طارق العسكري	العمارة	1914-1986	الكلية العسكرية	مستقل
جميل الاورفه لي	ديالى	1907-1994	الحقوق	الاتحاد الدستوري
محمد الجلبي	الموصل	1914-1994	دكتوراه اقتصاد	الجبهة الشعبية
لطفي عزت	ديالى	1897-1960	الحقوق	مستقل
عبد الغني الدلي	المنتفك	؟-1913	كلية الاقتصاد	مستقل

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على عدد من المصادر.

من خلال استعراض الجدول رقم (3) نجد ان عدد المتداخلين وطالبي الاسئلة بلغ 33 نائبا جاء نواب الموصل في المقدمة بواقع 8 نواب، يليهم نواب بغداد بواقع 6 نواب، يليهم نواب البصرة بواقع 5 نواب،ثم تلتهم باقي الالوية، وهذا امر منطقي كون الموصل والبصرة مركزين تجاريين كبيرين في شمال العراق وجنوبه، فضلاً عن التركز السكاني الكبير فيهما وكونهما من اكبر الالوية من حيث السكان، اما بغداد فهي العاصمة السياسية والادارية للعراق ومن اهم الالوية، ونلاحظ كذلك ان اغلب المتداخلين كانوا من خريجي كلية الحقوق

واساتذة القانون والاقتصاد لانهم على دراية كافية بأهمية المسائل الاقتصادية لحاضر ومستقبل البلاد، كانت اغلب المداخلات والتساؤلات واقعية ودقيقة وتصب في مصلحة البلاد وتخدم الاقتصاد وتحاول تطويره، ان اغلب المتداخلين في الشأن الاقتصادي كانوا من المستقلين كما هو موضح بالجدول مما يعني ان مداخلاتهم لم تكن سجالاً سياسيا او صراعاً حزبياً بل لمصلحة البلاد وتصب في مصلحة الاقتصاد والبلاد .

الخاتمة والاستنتاجات:

شهد المجلس النيابي في المدة 1953- 1958 مناقشات عديدة حول السياسة الاقتصادية للبلاد وتحدث بعض النواب عن العيوب والمآخذ التي كانت تواجه السياسة الاقتصادية ، ومما يسجل لبعض النواب تتبعهم الدقيق لمجريات القضايا السياسية فقد شخصوا وبدقة مكامن الخطأ في ادارة الملف الاقتصادي للحكومات المتعاقبة، كانت اغلب مناقشات واعتراضات وانتقادات النواب تدور حول الخدمات والبطالة والضرائب، فقد كنت هذه المشاكل ولاتزال مشكلة مجتمعية يجب ان تواجه بحلول واقعية ولعل النواب قد شخصوا في وقت مبكر مشاكل العراق الاقتصادية ولعل اهم القضايا التي نوقشت تتلخص بالاتي :

1- لم تكن سياسات الحكومة الاقتصادية ملبية لطموحات النواب وكان النواب كثيري الانتقاد لهذه السياسات .
2- كان نقص الخدمات العامة احد اكثر المشاكل التي نوقشت في المجلس وكانت تأتي من مختلف الالوية والمناطق مما يفهم منه انها حالة عامة في البلد .
3- كانت سياسة فرض الضرائب وعدم ثباتها عند حد معين من المشاكل التي ارهقت السكان واثقلت كواهلهم ولم تكن الحكومة بصدد معالجة هذه المشكلة بشكل جذري .
4- كانت البطالة وتفشيها احدى سمات تلك المرحلة واذا اخذنا بنظر الاعتبار حجم السكان وحجم الموارد نصل الى قناعة بان الحكومات كانت مقصرة في هذا المجال.
5- انصراف العراق للشؤون الخارجية بسبب التطورات الاقليمية والدولية وعدم التركيز على المشكلات الداخلية رغم اهميتها .

الهوامش:

---

(1) ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516. 1914، (الموصل ، 1986) ، ص 35 . 46.

(2) ستيفن همسلي لونكريك ،أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط ،(بغداد :دار المأمون،1958)،ط2 ، ص130 .

(3) تمت تكملة شبكة التلغراف الهندو – اوربية تم في 27 كانون الثاني عام 1865 ، وارسلت بنجاح رسالة من نقطة الاتصال النهائية بالقرب من القرنة الى انكلترا من جهة ، والى الهند من جهة أخرى . لكن هذا لم يمنع من حدوث صعوبات عديدة في الخط، بسبب عدم كفاية الموظفين في الاقسام العثمانية والفارسية، والحالة السيئة للاتصال التلغرافي بين اسطنبول وباقي أوربا . ج . ج لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي، الجزء السادس ، ص3468 ؛ ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق ، ص283 .

(4) صلاح عريبي عباس العبيدي،الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين ..محمد طلعت حرب .. نوري فتاح باشا .. عبد الحميد شومان .. نموذجا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (كلية التربية : جامعة الموصل ، 2004) ،ص 20 .

(5) ستيفن هيمسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص130 .

(6) بدر الدين السباعي، اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية 1850 . 1958 ، (دمشق ،1967) ، ص 4.

(7) إذ أنها تبدأ بالمبتدئ ثم الصانع ثم المعلم (أستاذ او اسطة) ، وللحرفة شيخ يمثلها أمام السلطات ، وقد يكون رئيس أعلى لجميع الحرف يسمى شيخ المشايخ: عيسى سلمان ابو سليم ، الأصناف والطوائف في مدينة دمشق خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، (الاردن ، 2000) ، ص 21.

(8) ابراهيم خليل احمد،" أوضاع ولاية الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين " ، مجلة آداب الرافدين ، العدد 7 ، (جامعة الموصل ، 1976) ، ص 225.

(9) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقلة من الصراع1914-195 (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، 2000) ،ص7 .

(10) فاروق صالح العمر ، حول سياسة بريطانيا في العراق 1913 -1921 ،(بغداد : الارشاد، 1977)' ص 97 .

(11) طه خلف محمد الجبوري ، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط 1951-1968 (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،(كلية التربية : جامعة تكريت ، 2005) ، ص 7.

(12) اسماعيل نوري مسير الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (كلية التربية الاولى (ابن رشد) :جامعة بغداد ، 1989)،ص14 .

(13) ادورد عبد العظيم عنبر الحميري ،وزارة الاقتصاد العراقية (1939-1958) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (كلية التربية : جامعة القادسية ، 2017) ، ص 8 .

[14] فيصل بن الحسين (1883 – 1933) ولد بالطائف في 20 أيار1883وأسمه يعني السيف وهم أسم شائع بين خواص أهل الجزيرة أرسل إلى قرية رحاب في الطائف وعمره سبعة أيام وعاش فيها سبع سنين ثم أنتقل إلى استانبول وعمره ثمان سنوات ودرس بها وعاد إلى الحجاز عام 1909 ،أصبح عضواً في مجلس المبعوثان عام 1912، شارك في الثورة العربية الكبرى 1916 وكان من أبرز قادتها شكل الحكومة العربية في دمشق حتى عام 1920التي قضى عليها غورو ، أصبح ملكاً على العراق من 23آب 1921 حتى وفاته سنة 1933، عبد المجيد كامل التكريتي ، فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 – 1933 ،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، 1991)، ص6-49 .

[15] وهي الازمة التي حدثت في نيويورك في الولايات الامريكية عام 1929 وامتد تأثيرها الى بلدان اوربا الغربية وبقية انحاء العالم بسبب برنامج الاستثمارات والتعويضات الاوربي الاميركي ، وقد تأثر بها العراق بسبب ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني الذي تأثر كبيراً بهذه الازمة للمزيد ينظر : ازاد احمد سعدون الدوسكي ،واقع الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد العراقي، -جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / ١٨ –العدد / ٦ -المجلد / 2010 ، ص 124- 130 .

[16] ادورد عبد العظيم عنبر العنبري ، المصدر السابق ، ص12.

[17] وهي الحرب التي اندلعت بين الحلفاء والمحور في عام 1939 الى عام 1945 بسبب اجتياح المانيا لبولندا ثم تسارعت الاحداث لتعلن فرنسا وبريطانيا الحرب على المانيا ثم دخول ايطاليا ليابان الى الحرب الى جانب المانيا بموجب الحلف الذي بينهما ثم دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب بسبب قصف اسطول بيرل هاربر وانتهت الحرب بهزيمة المحور المانيا وايطاليا واليابان في عام 1945 : للمزيد ينظر ،رمضان لاوند ،الحرب العالمية الثانية (بيروت :دار العلم للملايين ،1989) ،ط 13 ،ص 13 -25 .

[18] محمد حسن سلمان ،التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ،(بيروت: المكتبة العصرية ، 1982)،ج1،ص 92-93 .

[19] غصون مزهر حسن المحمداوي ، التطورات السياسية والاجتماعية في العراق 1958- 1968 ،اطروحة دكتوراه ، (كلية التربية للبنات : جامعة بغداد ، 2005)، ص 132 .

[20] هلال كاظم حميري الشبلي ، الريف في الصحافة العراقية (1932- 1958)، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، (معهد التاريخ العربي : جامعة الدول العربية ،2011) ، ص 32 .

[21] ادورد عبد العظيم عنبر العنبري ، المصدر السابق ، ص67.

[22] المصدر نفسه ، 69 .

[23] نظم هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٥٦٧ وص٥٩١ .

[24] ابتدأ نشاطه السياسي بشكل سري عام 1942، عندما قدم جماعة من المحامين وحملة الأفكار الاشتراكية بطلب تأسيس حزب باسم (حزب الشعب) الا ان الحكومة لم توافق على ذلك، وفي عام 1946

قدم المحامون(عزيز شريف وتوفيق منير ووعبد الأمير أبو تراب وعبد الرحيم شريف وإبراهيم الدركزلي ونعيم شهرباني وجرجيس فتح الله) طلبا الى وزارة الداخلية للحصول على ترخيص بتاليف حزب سياسي يحمل اسم حزب الشعب وتمت اجازته في 2 نيسان 1946 ، ثم صدرت جريدة باسم الحزب سميت جريدة الوطن تحمل عبارة (لسان حزب الشعب) (للمزيد ينظر: خليل، عادل غفوري، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1958، المكتبة العالمية، بغداد، 1984، ص86 ؛ علي، محمد كاظم، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الأيديولوجي 1958-1963، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1989، ص62).

(24) طه خلف محمد الجبوري ، المصدر السابق ، ص28.

(25) المصدر نفسه ، ص 49.

(26) محمد عبد المنعم عفر ،السياسات الاقتصادية وحل الازمات المالية ،(جدة : مطابع الاخاء الدولي للبنوك الاسلامية ،1987)،ط1، ص10.

(27) احمد فريد مصطفى ،سمير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ،(الاسكندرية : دار شهاب ، دت) ص 67 .

(28) م.م.ن، الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثانية ، 2شباط 1953 ،ص9

(29) المصدر نفسه ، ص9.

(30) علاء علي جبارة المالكي، النظام الاداري بالعراق 1939-1958،رسالة ماجستير (غير منشورة)، (كلية التربية: جامعة واسط،2016) ،ص42.

(31) م.م.ن، الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة الثانية، 2شباط 1953 ، ص12.

(32) المصدر نفسه، ص14.

(33) كامل العضاض ،كميت الغفاري ، النهوض من تحت الرماد ، (لندن : د.م ، 1999) ،ص8.

(34) م.م.ن ، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثانية ، 2شباط 1953 ،ص15-16.

(35) م.م.ن ، الجلسة الثالثة ، 12شباط 1953 ،ص28.

(36) مجلس الاعمار : احد المؤسسات الاقتصادية تأسس في عام ١٩٥٠ وتميزت سياسته تجاه القطاع الزراعي بالتخطيط والابتعاد عن المشاريع التي تعمل على تغيير النظام الاجتماعي والسياسي في البلد وقد ركز في مهامه على مشاريع تخزين المياه بالإضافة الى مشاريع صناعية صغيرة ومشاريع خدمية والري والبزل، للمزيد ينظر : سعيد عبود السامرائي، التخطيط الزراعي في العراق ، (بغداد :مطبعة الامة، ١٩٨٠) ، ص٨٤.

(37) م.م.ن ، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الرابعة، 15شباط 1953 ،ص65.

[38] م.م.ن، الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953،الجلسةالخامسة،16شباط 1953،ص71.

[39] م.م.ن، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة السادسة ،18شباط 1953 ،ص93.

[40] م.م.ن، الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة التاسعة ، 8 اذار 1953 ،ص151.

[41] .م.ن ، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة الحادية عشر، 12 اذار 1953 ،ص174.

[42] م.م.ن ، الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثالثة عشر،22 اذار 1953 ،ص194.

[43] م.م.ن ، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الرابعة عشر،29 اذار 1953 ،ص218.

[44] المصدر نفسه ، ص 220.

[45] رشيد عالي الكيلاني: ولد في بغداد عام1893 وأتم دراسته الابتدائية والثانوية فيها ،ثم تلقى علومه الدينية في جامع الأزهر، أصبح وزيراً للعدل في وزارة ياسين الهاشمي الأولى ، فوزيراً للداخلية في عهد الوزارة السعدونية الثانية ،ثم عضوا في حزب الإخاء الوطني، وفي أواخر عام 1932،عين رئيسا للديوان الملكي في عهد وزارة نوري السعيد الثانية ،وفي عام 1933 أصبح رئيسا للوزراء، وفي عام 1935أصبح وزيرا للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي أسقطها انقلاب بكر صدقي، فلجأ رشيد عالي إلى سوريا، وفي عام 1938 عاد إلى العراق ليتولى وزارته الثانية عامي 1940 و1941 التي وقفت في وجه البريطانيين في حركة مايس عام 1941،هرب بعد فشل الحركة إلى إيران ومن ثم إلى وتركيا وألمانيا ، واستقر في المملكة العربية السعودية ليعود إلى العراق عام 1958 بعد سقوط النظام الملكي ، نجم الدين السهر ودي التاريخ لم يبدأ غداً ، ط2 ،(بغداد: المعرفة للتوزيع والنشر،1989) ، ص1-3 .

[46] م.م.ن، الدورة الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الرابعة عشر،29 اذار 1953 ،ص 220.

[47] م.م.ن ، الدورة ا لعاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الخامسةعشر،3 نيسان 1953 ،ص 233.

[48] المصدر نفسه ،ص 234.

[49] المصدر نفسه ،ص 243.

(50) م.م.ن، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة السادسة عشر ،9 نيسان 1953 ،ص 258 .

(51) المصدر نفسه، ص275-276.

(52) في اشارة الى قانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها رقم (26) لسنة 1953 الذي لم يشر صراحة شمول موظفي البلديات بالتقاعد، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1954)، ص35 .

(53) م م.م.ن ، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة السابعة عشر ،13 نيسان 1953 ،ص 284-285.

(54) م.م.ن، الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة التاسعة عشر ،16 نيسان 1953 ،ص 306.

(55) م.م.ن ، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة الحادية والعشرين،28 نيسان 1953 ،ص 359

(56) م.م.ن، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة الخامسة والعشرين،12 ايار 1953 ،ص 430.

(57) م.م.ن، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة السادسة والعشرين،14 ايار 1953،ص 430.

(58) في اشارة الى القانون رقم (7) لسنة 1953 الذي تضمن فرض ضريبة مقدارها 10% على الاراضي الزراعية، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، 1954) ، ص57.

(59) م.م.ن، الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة السابعة والعشرين،16 ايار 1953 ،ص 513.

(60) م.م.ن، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثانية والثلاثين،23 ايار 1953 ،ص 637.

(61) م.م.ن ، الدورة الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة الاولى،6 كانون الاول 1953 ،ص 10.

(62) المصدر نفسه ، ص 11.

(63) م.م.ن، الدورة الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة الثالثة،8 كانون الاول 1953 ،ص 27.

(64) م.م.ن، الدورة الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة الخامسة،22 كانون الاول 1953 ،ص 50.

(65) م.م.ن، الدورة الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة السادسة ،27 كانون الاول 1953 ،ص72.

[66] عبد المجيد عباس1910-1968 ولد في البصرة ونشا بها ، حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون شغل مناصب مهمة في العهد الملكي وممثل البصرة والمنتفك في المجلس النيابي ، يعد من الشخصيات المهمة في العهد الملكي وكان مستقلاً وغير معارض ، مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، (لندن :دار الحكمة ، 2004)ج1 ، ص191-193.

[67] م.م،ن ، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة التاسعة،2كانون الثاني 1954 ،ص132.

[68] محمد فاضل الجمالي (1903– 1997) ولدفي بغداد لأسرة دينية ودرس في مدارس الاليسانس عين معلماً سنة 1918 أوفد إلى الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على البكالوريوس وحصل على الدكتوراه من كولومبيا في التربية ، تقلد مناصب رفيعة في العهد الملكي أهمها وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء، توفي في عام 1997، رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1985 ، (أطروحة دكتوراه :كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1997).

[69] م.م،ن، الدورة الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954، الجلسة الثانية عشر،16 كانون الثاني 1954 ،ص202.

[70] م.م،ن ، الجلسة الثالثة عشر،17كانون الثاني 1954 ،ص343.

[71] م.م،ن ، الجلسة الخامسةعشر،26كانون الثاني 1954 ،ص369.

[72] م.م،ن، الجلسة السادسةعشر،31كانون الثاني 1954،ص395-397.

[73] .م،ن ، الجلسة السابعةعشر،2 شباط 1954 ،ص410-415.

[74] م.م،ن ، الجلسة الثامنةعشر،7 شباط 1954 ،ص437-442.

[75] نوري السعيد(1888-1958)، من ابرز رجال السياسة العراقية في العهد الملكي، خريج الكلية العسكرية في اسطنبول 1902، ساهم في الحرب العالمية الأولى وانضم إلى حكومة فيصل في سوريا، عاد إلى العراق في 1921 وشغل الوزارة 14 مرة، ينظر: محسن محمد المتولي ،نوري السعيد من البداية إلى النهاية ،(بيروت :الدار العربية للموسوعات ،2005)؛ عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، (لندن: مبرة عصام السعيد، 1992)،ص234.

[76] م.م،ن ، الدورة الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الاولى،4كانون الاول 1954 ،ص13.

[77] المصدر نفسه ،ص17.

[78] م.م،ن، الدورة الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954، الجلسة الخامسة، 16كانون الاول 1954 ،ص61.

[79] كانت الاراضي العائدة للدولة تملك وتستأجر بموجب القانون 94 لسنة 1934 ، ولكونه لم يلبي تطلعات الحكومة والمواطنين معاً سيما بعد التغييرات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العراق ، اعتلت

اصوات النواب مطالبة بتعديله الى ان تم لهم ذلك عندما اصدرت الحكومة قانون رقم 2 لسنة 1955، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة، (بغداد : مطبعة الحكومة 1956)، ص28 .

(80) م.م،ن، الدورة الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954، الجلسة السادسة،20 كانون الاول 1954 ،ص71.

(81) استجابت الحكومة لهذه المطالبات كونها واقعية وتصب في مصلحة البلاد وقامت بإصدار قانون رقم (3) لسنة 1955 (قانون قرض لمصلحة مصافي النفط الحكومية) ، والذي ساهم بتطوير صناعة النفط العراقية ،وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1955 ، (بغداد: مطبعة الحكومة،1956) ، ص67.

(82) م.م،ن ، الدورة الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ، الجلسة العاشرة،1كانون الاول 1955 ،ص166.

(83) م.م،ن ، الجلسة الثانية عشر،3كانون الاول 1955 ،ص211.

(84) م.م،ن ، ، الجلسة الثالثةعشر،4كانون الاول 1955 ،ص214.

(85) م.م،ن ، ، الجلسة السادسةعشر،13كانون الاول 1955 ،ص325.

(86) م.م،ن ، الجلسة التاسعة عشر،31كانون الاول 1955 ،ص387.

(87) م.م،ن ، الجلسة العشرين،3شباط1955 ،ص404.

(88) م.م،ن ، الجلسة الخامسةوالعشرين،14شباط1955 ،ص518.

(89) م.م،ن ، الجلسة الحادية والثلاثين،28اذار1955 ،ص648.

(90) م.م،ن ، الجلسة الحادية والثلاثين،28اذار1955 ،ص648.

(91) م.م،ن ، الجلسة الثالثة والثلاثين،3 نيسان1955 ،ص665.

(92) م.م،ن ، الجلسة السادسة والثلاثين،15 ايار1955 ،ص683.

(93) م.م،ن ، الجلسة السابعة والثلاثين،19 ايار1955 ،ص709.

المصادر :

أولا- الوثائق

1. محاضر مجلس النواب، الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1954).
2. محاضر مجلس النواب، الدورة الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954، (بغداد: مطبعة الحكومة ، 1955).
3. محاضر مجلس النواب، الدورة الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1956).
4. وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1953، (بغداد : مطبعة الحكومة ، 1954).
5. وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1955، (بغداد : مطبعة الحكومة 1956).

ثانياً- الرسائل والاطاريح

1- صلاح عربي عباس العبيدي ،الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين ..محمد طلعت حرب .. نوري فتاح باشا .. عبد الحميد شومان .. نموذجا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (كلية التربية : جامعة الموصل ، 2004).

2- طه خلف محمد الجبوري ، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط 1951-1968 (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،(كلية التربية : جامعة تكريت ، 2005) .

3- اسماعيل نوري مسير الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (كلية التربية الاولى (ابن رشد) :جامعة بغداد ، 1989).

4- ادورد عبد العظيم عنبر الحميري ،وزارة الاقتصاد العراقية (1939-1958) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (كلية التربية : جامعة القادسية ، 2017) .

5- غصون مزهر حسن المحمداوي ، التطورات السياسية والاجتماعية في العراق 1958- 1968،اطروحة دكتوراه ، (كلية التربية للبنات : جامعة بغداد ، 2005).

6- هلال كاظم حميري الشبلي ، الريف في الصحافة العراقية (1932- 1958)، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، (معهد التاريخ العربي : جامعة الدول العربية ،2011) .

7- علاء علي جبارة المالكي، النظام الاداري بالعراق 1939-1958،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (كلية التربية : جامعة واسط،2016).

8- رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1985، (أطروحة دكتوراه :كلية التربية، جامعة البصرة ، 1997).

ثالثاً- المصادر العربية

1- ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516.1914، (الموصل ، 1986)

2- بدر الدين السباعي، اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية 1850 . 1958، (دمشق : درا قرطاس 1967)

3- عيسى سلمان ابو سليم، الأصناف والطوائف في مدينة دمشق خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، (عمان : دار الشروق، 2000) .

4- محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقلة من الصراع1914-1945 (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، 2000) .

5- فاروق صالح العمر ، حول سياسة بريطانيا في العراق 1913 -1921 ،(بغداد : الارشاد ، 1977.

6- عبد المجيد كامل التكريتي ، فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 – 1933 ،(بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، 1991).

7- محمد حسن سلمان ،التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ،(بيروت: المكتبة العصرية ، 1982) ،ج1

8- محمد عبد المنعم عفر ،السياسات الاقتصادية وحل الازمات المالية،(جدة : مطابع الاخاء الدولي للبنوك الاسلامية ،1987)،ط1.
9- احمد فريد مصطفى ،سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ،(الاسكندرية : دار شهاب ، دت).
10- كامل العضاض ،كميت الغفاري ، النهوض من تحت الرماد ، (لندن : د.م ، 1999) .
11- سعيد عبود السامرائي ، التخطيط الزراعي في العراق ، (بغداد :مطبعة الامة ، ١٩٨٠).
12- نجم الدين السهرودي التاريخ لم يبدأ غداً ، ط2 ،(بغداد: المعرفة للتوزيع والنشر ،1989) .
13- محسن محمد المتولي ،نوري السعيد من البداية إلى النهاية ،(بيروت :الدار العربية للموسوعات ،2005).
14- عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، (لندن: مبرة عصام السعيد، 1992).

رابعاً- الموسوعات والمعاجم

1- ج . ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي،(الدوحة : مكتب الترجمة بديوان امير قطر ،دت)ج6.
2- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث ، (لندن :دار الحكمة ، 2004)ج1 .

خامساً-الكتب المعربة

9- ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط،(بغداد :دار المأمون،1958)،ط2 .
10- رمضان لاوند ،الحرب العالمية الثانية (بيروت :دار العلم للملايين ،1989) ،ط 13 .

سادساً- البحوث والمقالات

1- ابراهيم خليل احمد،" أوضاع ولاية الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين"، مجلة آداب الرافدين ، العدد 7 ، (جامعة الموصل ، 1976) .
2- ازاد احمد سعدون الدوسكي ،واقع الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد العراقي، -جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / ١٨ –العدد / ٦ -المجلد / 2010 .

Iraq's economic policy in the discussions of the Iraqi Parliament 1953-1958 AD

Dr. Adil Ghaim hasan AlArdhi

General Directorate of Najaf Education

Ministry of Education

1265adil@gmail.com

Keywords : the modern history. Economic policy. Parliament.

Summary:

The aim of the research is to shed light on the position of the House of Representatives from the economic policy of Iraq for the period 1953-1958، as the Parliament witnessed many debates on this subject. The Council's position was honorable. He called on the government to do everything in its power to revive the citizens and improve their economic conditions. And called on successive governments to take bold positions، especially in the areas of taxes and services، the researcher found that the Council has warned successive governments to mismanagement of the economic file of the country، and perhaps the deputies felt the state of discontent that prevailed at the time and that Goodyear is coming، and our governments today to take notice of it and take the desired importance of economic issues